

الفصل الثالث
مسائل من كتاب الصلاة

obeikandi.com

مسألة آخر وقت المغرب

لا خلاف بين الفقهاء في أن مبدأ وقت المغرب من غروب الشمس، أما آخر وقتها فيمتد إلى مغيب الشفق عند الحنفية والحنابلة، وهو قول مالك في الموطأ، وقول الشافعي في القديم. وقال مالك في أشهر قولييه والشافعي في الجديد: إنه لا امتداد لوقت المغرب، فليس لها إلا وقت واحد، ويقدر عند المالكية: بقدر ثلاث ركعات بعد تحصيل شروطها من طهارة حدث وخبث وستر عورة. وعند الشافعية: بقدر وضوء وستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات^(١).

أدلة المالكية والشافعية:

الحديث الأول: حديث جابر بن عبد الله

١- روى الدارقطني من طريق عبد الله بن المبارك عن الحسين بن علي بن حسين عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: جاء جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ حين زالت الشمس فقال: قم يا محمد فصل الظهر. فقام فصل الظهر حين زالت الشمس، ثم مكث حتى كان فيء الرجل مثله فجاءه العصر، فقال: قم يا محمد فصل العصر. فقام فصل العصر، ثم مكث حتى غابت الشمس، فقال: قم فصل المغرب. فقام فصلها حين غابت الشمس سواء، ثم مكث حتى ذهب الشفق فجاءه، فقال: قم فصل العشاء. فقام فصلها، ثم جاءه حين سطع الفجر بالصبح، فقال: قم يا محمد فصل. فقام فصل الصبح، ثم جاءه من

(١) التجريد (٣٨٩/١) المبسوط (١٤٤/١) بدائع الصنائع (١٢٣/١) الهداية وشروحه: فتح القدير (٢٢١/١) العناية (٢٢١/١) نصب الراية (٣٢٧/١). والمدونة (١٥٦/١) المنتقى (١٤/١) الموطأ (٢٣) مختصر خليل وشروحه: منح الجليل (١٨٠/١) مواهب الجليل (٣٩٢/١) التاج والإكليل (٢٣/٢) شرح الخرشي (٢١٢/١). والمجموع (٣٢/٣) روضة الطالبين (١٨١/١) المنهاج وشروحه: تحفة المحتاج (٤٢٠/١) مغني المحتاج (٣٠٠/١) نهاية المحتاج (٣٦٥/١). والمغني (٢٤/٢) الفروع (٣٠١/١) الإنصاف (٤٣٤/١).

الغد حين كان فيء الرجل مثله، فقال: قم يا محمد فصل الظهر. فقام فصلى الظهر، ثم جاء حين كان فيء الرجل مثليه، فقال: قم يا محمد فصل. فقام فصلى العصر، ثم جاء للمغرب حين غابت الشمس وقتاً واحداً لم يزل عنه، قال قم فصل المغرب. فصلى المغرب، ثم جاء للعشاء حين ذهب ثلث الليل الأول، فقال: قم فصل العشاء. فصلى، ثم جاء للصبح حين أسفر جداً، فقال: قم فصل الصبح. ثم قال «ما بين هذين كله وقت»^(١).

٢- ورواه من طريق برد بن سنان عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله: أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ يعلمه الصلاة، فجاءه حين زالت الشمس، فتقدم جبريل ورسول الله ﷺ خلفه، والناس خلف رسول الله ﷺ فصلى الظهر، ثم جاءه حين صار الظل مثل قائمة شخص الرجل، فتقدم جبريل ورسول الله ﷺ خلفه، والناس خلف رسول الله ﷺ فصلى العصر، ثم جاءه حين وجبت الشمس فتقدم جبريل ورسول الله ﷺ خلفه، والناس خلف رسول الله ﷺ فصلى المغرب، ثم ذكر باقى الحديث وقال فيه: ثم أتاه اليوم الثانى حين وجبت الشمس لوقت واحد، فتقدم جبريل عليه السلام ورسول الله ﷺ خلفه، والناس خلف رسول الله ﷺ فصلى المغرب. وقال فى آخره ثم قال: «ما بين الصلاتين وقت». قال: فسأل رجل رسول الله ﷺ عن الصلاة، فصلى بهم كما صلى به جبريل، ثم قال: «أين السائل عن الصلاة، ما بين الصلاتين وقت»^(٢).

٣- ورواه من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الكريم بن أبى المخارق^(٣) عن عطاء عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «أمنى جبريل عليه السلام بمكة مرتين». فذكر الحديث وقال فيه:

(١) سنن الدارقطني (٢٥٦/١) حديث (١، ٢). وأخرجه الترمذى (١٥٠) كتاب الصلاة، باب ما جاء فى مواقيت الصلاة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب. وقال محمد: أصح شيء فى المواقيت حديث جابر عن ﷺ. والنسائى (٥٢٦) كتاب المواقيت، باب أول وقت العشاء.

(٢) سنن الدارقطني (٢٥٧/١) حديث (٣). والنسائى (٥١٣) كتاب المواقيت، باب آخر وقت العصر.

(٣) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٥٤٩).

«وصلى المغرب حين غابت الشمس، وصلّى المغرب في اليوم الثاني في وقتها بالأمس»^(١).

الحديث الثاني: حديث عبد الله بن عباس

١- روى الدارقطني من طرق عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة عن حكيم بن حكيم عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أمنى جبريل ﷺ مرتين عند البيت». فذكر الحديث وقال فيه في اليوم الثاني: «وصلّى بي المغرب حين أفطر الصائم وقتاً واحداً»^(٢).

٢- ورواه من طريق إسماعيل بن عياش^(٣) عن عبد الله بن عمر^(٤) عن زياد بن أبي زياد المخزومي عن نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ بهذا بطوله^(٥).

٣- ورواه من طريق محمد بن عمر الواقدي^(٦) عن إسحاق بن حازم عن عبيد الله بن مقسم عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أمنى جبريل ﷺ بمكة مرتين فجاءني في أول مرة». فذكر المواقيت وقال: «ثم جاءني حين غربت الشمس فصلى بي المغرب، وكذلك في اليوم الثاني وقتاً واحداً»^(٧).

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٥٧، ٢٥٨ حديث ٤، ٥).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٢٥٨ حديث ٦، ٧) وأخرجه أبو داود (٣٩٣) كتاب الصلاة، باب في المواقيت.

والترمذي (١٤٩) كتاب الصلاة، باب ما جاء في المواقيت. وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣١١).

(٤) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣٦٦).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٢٥٨ حديث ٨).

(٦) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣٦٦).

(٧) سنن الدارقطني (١/ ٢٥٨، ٢٥٩ حديث ٩).

الحديث الثالث: حديث عبد الله بن عمر

١- روى الدارقطني من طريق حميد بن الربيع^(١) عن محبوب بن الجهم بن واقد مولى حذيفة بن اليمان^(٢) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني جبريل عليه السلام حين طلع الفجر». فذكر الحديث وقال في وقت المغرب: «ثم أتاني حين سقط القرص فقال: قم فصل. فصليت المغرب ثلاث ركعات، ثم أتاني من الغد حين سقط القرص فقال: قم فصل. فصليت المغرب ثلاث ركعات». وذكر الحديث بطوله^(٣).

٢- قال الدارقطني: حدثنا ابن الصواف حدثنا الحسن بن فهد بن حماد البزاز^(٤) حدثنا الحسن بن حماد سجادة حدثنا ابن علية عن محمد بن إسحاق عن عتبة بن مسلم عن نافع عن ابن عمر قال: لما فرضت الصلاة نزل جبريل ﷺ على النبي ﷺ فصلى به الظهر، وذكر

(١) حميد بن الربيع الكوفي، قال عنه ابن معين: أخزى الله ذاك، ومن يسأل عنه. وفي رواية: كذاب خبيث غير ثقة ولا مأمون. وأحسن القول فيه أحمد بن حنبل فقال: ما علمت إلا ثقة، وكان أبو أسامة يكرمه. وأنكر أحمد على ابن معين طعنه عليه، وقال النسائي: ليس بشيء. وقال ابن عدي: يسرق الحديث ويرفع الموقوف. ميزان الاعتدال (١/ ٦١١) ولسان الميزان (٣/ ٢٩٧). قال الأزهري: سئل الدارقطني عن حميد بن الربيع فقال: تكلموا فيه. وقال الخطيب: سألت البرقاني عنه فقال: كان أبو الحسن الدارقطني يحسن القول فيه، وأنا أقول إنه ليس بحجة، لأنني رأيت عامة شيوخنا يقولون: هو ذاهب الحديث. وذكر أبو عبد الرحمن السلمى أنه سأل الدارقطني عنه فقال: تكلم فيه يحيى بن معين، وقد حمل الحديث عنه الأئمة ورووا عنه، ومن تكلم فيه لم يتكلم فيه بحجة. تاريخ بغداد (٨/ ١٦٣: ١٦٥).

(٢) محبوب بن الجهم بن واقد الكوفي، قال ابن عدي: حدث عن عبيد الله حديث المواقيت، ولم أر له كثير رواية، ومقدار ما يرويه غير محفوظ. وقال ابن حبان: روى عن عبيد الله ما ليس من حديثه، ثم ساق حديث المواقيت، وقال: ليس من حديث ابن عمر ولا نافع ولا عبيد الله. ميزان الاعتدال (٣/ ٤٤١) ولسان الميزان (٦/ ٤٦٥) والكمال (٦/ ٤٤٣) والمجروحين (٣/ ٤١).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٥٩ حديث ١٠).

(٤) الحسن بن فهد بن حماد البزاز، قال عنه الذهبي: شيخ لأبي على ابن الصواف لا يُعرف، وأتى بخبر باطل رواه عن يحيى بن عثمان الحربى. ميزان الاعتدال (١/ ٥١٧) ولسان الميزان (٣/ ١٠٥).

المواقيت وقال: فصلى به المغرب حين غابت الشمس. وقال في اليوم الثاني: فصلى به المغرب حين غابت الشمس^(١).

الحديث الرابع: حديث جابر بن عبد الله

١ - روى الدارقطني من طريق طلحة بن زيد^(٢) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ لا يلهيه عن صلاة المغرب طعام ولا غيره^(٣).

- ورواه من طريق محمد بن ميمون الزعفراني^(٤) عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: ذكرت لجابر تأخير المغرب من أجل عشاءه، فقال جابر: إن رسول الله ﷺ لم يكن يؤخر صلاة لطعام ولا غيره^(٥).

الحديث الخامس: حديث أبي أيوب الأنصاري

١ - روى الدارقطني من طريق ابن لهيعة^(٦) عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٥٩ حديث ١٠).

(٢) طلحة بن زيد القرشي، قال عنه أحمد وابن المديني: كان يضع الحديث. وقال أبو حاتم والبخاري والنسائي وابن حبان: منكر الحديث. تهذيب الكمال (١٣/ ٣٩٥) وميزان الاعتدال (٢/ ٣٣٨). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٣٠٤).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٥٩ حديث ١١).

(٤) محمد بن ميمون الزعفراني، قال ابن معين وأبو داود: ثقة. وقال البخاري والنسائي: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: كوفي لين. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال ابن حبان: لا يجل الاحتجاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد. تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٤١) وميزان الاعتدال (٤/ ٥٣). وقال الدارقطني: ليس به بأس. العلل (٤/ ٥٨).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٢٥٩، ٢٦٠ حديث ١٢) وأخرجه أبو داود (٣٧٥٨) كتاب الأطعمة، باب إذا حضرت الصلاة والعشاء.

(٦) عبد الله بن لهيعة المصري الفقيه، قال عنه ابن معين: ضعيف لا يحتج به. وفي رواية: هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها. وقال ابن مهدي: ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه. وقال الفلاس: من كتب عنه قبل احتراق كتبه مثل ابن المبارك والمقرئ فسماعه أصح.

التجيبى عن أبى أيوب الأنصارى قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بادرُوا بصلاة المغرب طلوع النجم»^(١).

الحديث السادس: حديث أنس بن مالك

١ - روى الدارقطني من طريق محمد بن سعيد بن جدار^(٢) عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك: أن جبريل ﷺ أتى النبي ﷺ بمكة حين زالت الشمس فأمره أن يؤذن للناس بالصلاة حين فرضت عليهم، فقام جبريل أمام النبي ﷺ وقام الناس خلف رسول الله ﷺ. قال: فصلى أربع ركعات لا يجهر فيها بقراءة يأتى الناس برسول الله ﷺ ويأتى رسول الله ﷺ بجبريل، ثم أمهل حتى إذا جاء وقت العصر صلى بهم أربع ركعات لا يجهر فيها بالقراءة، يأتى المسلمون برسول الله ﷺ ويأتى رسول الله ﷺ بجبريل، ثم أمهل حتى إذا وجبت الشمس صلى بهم ثلاث ركعات يجهر فى ركعتين بالقراءة ولا يجهر فى الثالثة، ثم أمهله حتى إذا ذهب ثلث الليل صلى بهم أربع ركعات يجهر فى الأوليين بالقراءة ولا يجهر فى الآخرين بالقراءة، ثم أمهل حتى إذا طلع الفجر صلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة^(٣).

- ثم قال الدارقطني: حدثنا ابن مخلد حدثنا أبو داود حدثنا ابن المثنى حدثنا ابن أبى

وقال أبو زرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله، وليس ممن يحتج به. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن وهب: كان صادقاً. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: أمره مضطرب يكتب حديثه للاعتبار. وقال أحمد: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة. وفي رواية: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإنى لأكتب كثيراً مما أكتب لأعتبر به ويقوى بعضه بعضاً. تهذيب الكمال (٤٨٧/١٥) وميزان الاعتدال (٤٧٥/٢). وذكره الدارقطني فى الضعفاء والمتروكين (٣٢٢) وقال: يعتبر بما يروى عنه العبادلة: ابن المبارك والمقرئ وابن وهب. وفى العلل (٣٤٧/٥) والسنن (١١٢/٢): لا يحتج به. وفى السنن (٧٦/١): ضعيف الحديث. وفى السنن (٣٥١/١): ليس بالقوى.

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٠ حديث ١٣).

(٢) محمد بن سعيد بن جدار، قال عنه ابن القطان: مجهول. لسان الميزان (٧/ ١٦١).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٠ حديث ١٤).

عدى عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ بنحوه مرسلًا^(١).

الحديث السابع: حديث مجمع بن جارية

١- روى الدارقطني من طريق الوليد بن مسلم عن ابن نمر^(٢) عن الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن ثعلبة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عمه مجمع بن جارية: أن النبي ﷺ سئل عن مواقيت الصلاة فقدم ثم أخر وقال: «بينهما وقت»^(٣).

الحديث الثامن: حديث أبي مسعود الأنصاري

١- روى الدارقطني من طريق أيوب بن عتبة^(٤) عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير عن ابن أبي مسعود عن أبيه إن شاء الله: أن جبريل ﷺ أتى النبي ﷺ حين دلت الشمس -يعنى زالت- ثم ذكر المواقيت وقال: ثم أتاه حين غابت الشمس فقال: قم فصل. فصل، ثم أتاه من الغد حين غابت الشمس وقتًا واحدًا فقال: قم فصل. فصل^(٥).

(١) المصدر السابق (١/ ٢٦٠ حديث ١٥).

(٢) عبد الرحمن بن نمر اليحصبي، قال عنه ابن معين: ضعيف. وقال دحيم: صحيح الحديث عن الزهري. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ليس بقوى. وقال ابن عدى: له عن الزهري نسخة، وأحاديثها مستقيمة. وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له البخاري ومسلم. تهذيب الكمال (١٧/ ٤٦٠) وميزان الاعتدال (٢/ ٥٩٥) والثقات (٧/ ٨٢).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٠، ٢٦١ حديث ١٦).

(٤) أيوب بن عتبة اليمامي، قال أحمد: ضعيف. وفي موضع آخر: ثقة أبي. وقال ابن معين: ليس بالقوى. وفي رواية: ليس بشيء. وقال ابن المديني: ضعيف. وقال البخاري: هو عندهم لين. وقال النسائي: مضطرب الحديث. وفي موضع آخر: ضعيف. تهذيب الكمال (٣/ ٤٨٤) وميزان الاعتدال (١/ ٢٩٠). وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (١٣، ١٤): يترك. وقال مرة أخرى: يعتبر به شيخ. قيل له: مثل أيوب بن جابر؟ قال: لا هذا أقوى. يعنى أيوب بن عتبة. وقال في العلل (٨/ ٢٧٥): ضعيف.

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٢٦١ حديث ١٧) وأخرجه البخاري (٥٢١) ومسلم (١٤١١) ولكن من طريق الزهري عن عروة، وليس فيه موضع الشاهد.

الحديث التاسع: حديث أبي هريرة

١- روى الدارقطني من طريق أبي عمار الحسين بن حريث المروزي عن الفضل بن موسى السيناني عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «هذا جبريل عليه السلام يعلمكم دينكم» فصل. ثم ذكر حديث المواقيت، وقال فيه: ثم صلى المغرب حين غربت الشمس. وقال في اليوم الثاني: ثم جاءه من الغد فصلى المغرب حين غربت الشمس في وقت واحد^(١).

- ثم رواه من طريق أحمد بن الحجاج عن الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بهذا الإسناد نحوه، وقال: ثم جاءه الغد فصلى له المغرب لوقت واحد حين غابت الشمس وحل فطر الصائم^(٢).

٢- ورواه من طريق عمر بن عبد الرحمن بن أسيد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمار ابن سعد المؤذن أنه سمع أبا هريرة يذكر أن رسول الله ﷺ حدثهم: أن جبريل عليه السلام أتاه فصلى الصلوات وقتين وفتين إلا المغرب قال: «فجاءني في المغرب فصلى بي ساعة غابت الشمس، ثم جاءني -يعني من الغد- في المغرب فصلى بي ساعة غابت الشمس لم يغيره»^(٣).

أدلة الحنفية والحنابلة:

الحديث الأول: حديث أبي هريرة

١- روى الدارقطني من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٦١ حديث ١٨) وأخرجه النسائي (٥٠٢) كتاب المواقيت، باب آخر وقت الظهر. وفي هذا الحديث موافقة عالية بدرجة، لأن الدارقطني رواه من طريق شيخ النسائي وبينهما راو واحد، ولو رواه من طريق النسائي لكان بينهما راويان.

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٢٦١ حديث ١٩).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٦١ حديث ٢٠).

هريرة قال رسول الله ﷺ: «إن للصلاة أولاً وآخرًا ...». وجاء فيه: «وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق». ثم قال: هذا لا يصح مسندًا، وهم في إسناده ابن فضيل، وغيره يرويه عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا^(١).

الحديث الثاني: حديث بريدة بن الحصيب

١ - روى الدارقطني من طرق عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: أتى النبي ﷺ رجل فسأله عن وقت الصلاة فقال: «صل معنا هذين اليومين». قال: فأمر بلاً حين زالت الشمس فأذن، ثم أمره فأقام فصلی الظهر، ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية، ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر، ثم لما كان اليوم الثاني أمره فأبرد بالظهر فأنعم أن يبرد بها، ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق ذلك الذي كان، ثم أمره فأقام المغرب قبل أن يغيب الشفق، ثم أمره فأقام العشاء حين ذهب ثلث الليل، ثم أمره فأقام الفجر فأسفر بها، ثم قال: «أين السائل عن وقت الصلاة». فقام إليه الرجل، فقال رسول الله ﷺ: «وقت صلاتكم بين ما رأيتم»^(٢).

- ورواه من طريق شعبة عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ فذكر الحديث، ثم أمره بالمغرب حين غربت الشمس، ثم أمره من الغد بالمغرب قبل أن يقع الشفق^(٣).

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٢ حديث ٢٢). وأخرجه الترمذي (١٥١) كتاب الصلاة، باب ٢. وقد سبق ذكر الخلاف في وصله وإرساله (ص ٣١٢).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٢، ٢٦٣ حديث ٢٥، ٢٦). وأخرجه مسلم (١٤٢٢) كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس.

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٣ حديث ٢٧). وأخرجه مسلم (١٤٢٣) كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس.

الحديث الثالث: حديث أبي موسى الأشعري

١ - روى الدارقطني من طريق الفضل بن دكين عن بدر بن عثمان عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه عن النبي ﷺ قال: أتاه سائل فسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً، فأمر بلالاً فأقام بالفجر حين انشق الفجر، والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً، ثم أمره فأقام بالظهر حين زالت الشمس، والقائل يقول انتصف النهار أو لم وكان أعلم منهم، ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة، ثم أمره فأقام بالمغرب حين وقعت الشمس ثم أمره فأقام بالعشاء حين غاب الشفق، ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف منها، والقائل يقول طلعت الشمس أو كادت، ثم آخر الظهر حتى كان قريباً من العصر، ثم آخر العصر حتى انصرف منها، والقائل يقول احمرت الشمس، ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق، ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح فبعث فدعا السائل فقال: «الوقت فيما بين هذين»^(١).

- ورواه من طريق وكيع عن بدر بن عثمان عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أن سائلاً أتى النبي ﷺ فسأله عن مواقيت الصلاة، فذكر الحديث وقال: وأمره فأقام المغرب حين وجبت الشمس. وقال: ثم صلى المغرب قبل أن يغيب الشفق^(٢).

- ورواه من طريق أبي داود الحفري عن بدر بن عثمان عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه عن النبي ﷺ وذكر الحديث قال: فأقام المغرب حين غابت الشمس. قال: ثم آخر المغرب من الغد حتى كان عند سقوط الشفق^(٣).

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٣ حديث ٢٨). وأخرجه مسلم (١٤٢٤) كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس، ولكن من طريق عبد الله بن نمير عن بدر بن عثمان.

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٣ حديث ٢٩). وأخرجه مسلم (١٤٢٥) كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس.

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٣ حديث ٣٠).

الحديث الرابع: حديث عبد الله بن عمرو

١ - روى مسلم من طريق قتادة عن أبي أيوب المراغي عن عبد الله بن عمرو: أن النبي ﷺ قال: «إذا صليتم المغرب فإنه وقت إلى أن يسقط الشفق»^(١). وفي أخرى: «وقت صلاة المغرب ما لم يغيب الشفق»^(٢).

وهكذا أورد الدارقطني أدلة الفريقين باستثناء الحديث الأخير، وقد اعتمد الشافعية والمالكية على حديث إمامة جبريل، وهو حديث صحيح من حديث جابر وغيره، ويلاحظ أن الدارقطني سكت عن ضعف بعض طرقه، واستدل الحنفية والحنابلة بثلاثة أحاديث صحيحة رواها مسلم في الصحيح، وهي صريحة في امتداد وقت المغرب إلى الشفق، ولهذه الأحاديث الصحيحة صحح جماعة من الشافعية القول القديم للشافعي.

قال النووي: الأحاديث الصحيحة مصرحة بما قاله في القديم، وتأويل بعضها متعذر فهو الصواب، ومن اختاره من أصحابنا: ابن خزيمة، والخطابي، والبيهقي، والغزالي في الإحياء، والبعث في التهذيب، وغيرهم، والله أعلم^(٣).

فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول بها جزئاً، لأن الشافعي نص عليه في القديم كما نقله أبو ثور، وعلق الشافعي القول به في الإملاء على ثبوت الحديث، وقد ثبت الحديث بل أحاديث، والإملاء من كتب الشافعي الجديدة، فيكون منصوفاً عليه في القديم والجديد، وهذا كله مع القاعدة العامة التي أوصى بها الشافعي: أنه إذا صح الحديث خلاف قوله يترك ويعمل بالحديث، وأن مذهبه ما صح من الحديث، وقد صح الحديث ولا معارض له، ولم يتركه الشافعي إلا لعدم ثبوته عنده، ولهذا علق القول به في الإملاء على ثبوته، وبالله

(١) أخرجه مسلم (١٤١٦) كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس.

(٢) أخرجه مسلم (١٤١٩) الكتاب والباب السابقان.

(٣) روضة الطالبين (١/ ١٨٠).

التوفيق^(١).

والجواب عن حديث جبريل حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد حين غربت الشمس، من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار، ولم يستوعب وقت الجواز، وهو جار في جميع الصلوات سوى الظهر.

والثاني: أنه متقدم في أول الأمر بمكة، وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق، متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة فوجب اعتمادها.

والثالث: أن هذه الأحاديث أصح إسنادًا من حديث جبريل فوجب تقديمها^(٢).

(١) المجموع (٣/ ٣٤) وراجع معنى قول الإمام المطلبى بتحقيق الباحث (ص ٣٦: ٣٩).

(٢) شرح النووي على مسلم (٥/ ١١١).

مسألة القراءة خلف الإمام

اختلف الفقهاء في قراءة المأموم خلف الإمام، فذهب المالكية والحنابلة إلى أنه لا تجب القراءة على المأموم سواء كانت الصلاة جهرية أو سرية، إلا أنه يستحب له القراءة في السرية، واستحب الحنابلة قراءة الفاتحة في الجهرية في سكتات الإمام^(١).

وذهب الحنفية إلى أن المأموم لا يقرأ مطلقاً خلف الإمام حتى في الصلاة السرية، بل يكره له أن يقرأ خلف الإمام^(٢).

وذهب الشافعية إلى وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في الصلاة مطلقاً سرية كانت أو جهرية، ويستحب للإمام في الجهرية أن يسكت بعد الفاتحة قدر قراءة المأموم لها^(٣).

أدلة القائلين بالقراءة خلف الإمام:

الحديث الأول: حديث عبادة بن الصامت

أولاً: روايات الحديث من طريق مكحول

١ - روى الدارقطني من طريق إسماعيل ابن علي عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع الأنصاري - وكان يسكن إيلياء - عن عبادة بن الصامت قال: صلى رسول الله ﷺ الصبح فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال: «إني لأراكم تقرءون من وراء إمامكم». قال قلنا: أجل والله يا رسول الله هذا. قال: «فلا تفعلوا إلا بأمر القرآن، فإنه لا صلاة

(١) الموطأ (١٩١) التمهيد (٢٧/١١) المنتقى (١٥٩/١) مختصر خليل وشروحه: منح الجليل (٢٤٦/١) مواهب الجليل (٥١٨/١) التاج والإكليل (٢١١/٢) شرح الخرشي (٢٦٩/١) والمغنى (٢٥٩/٢) الفروع (٤٢٧/١) الإنصاف (٢٢٨/٢).

(٢) التجريد (٥١١/٢) المبسوط (١٩٩/١) أحكام القرآن للجصاص (٣٩/٣) شرح معاني الآثار (٢١٥/١) الهداية وشروحها: فتح القدير (٣٣٨/١) العناية (٣٣٨/١) نصب الراية (١٤/٢).

(٣) المجموع (٣٢٠/٣) روضة الطالبين (٢٤١/١) المنهاج وشروحه: تحفة المحتاج (٣٤/٢) مغنى المحتاج (٣٥٣/١) نهاية المحتاج (٤٧٦/١).

لمن لم يقرأ بها». قال الدارقطني: هذا إسناد حسن^(١).

- ورواه من طريق عمر بن حبيب القاضي عن محمد بن إسحاق بهذا الإسناد نحوه وقال: «كأنكم تقرأون خلفي». قلنا: أجل هذا يا رسول الله. قال: «فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة إلا بها»^(٢).

- ومن طريق يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق بهذا^(٣).

- ومن طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق حدثني مكحول بهذا، وقال فيه فقال: «إني لأراكم تقرأون خلف إمامكم إذا جهر». قلنا: أجل والله يا رسول الله هذا. قال: «فلا تفعلوا إلا بأم القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٤).

قال النووي: فإن قيل هذا الحديث من رواية محمد بن إسحاق عن مكحول، ومحمد بن إسحاق مدلس، والمدلس إذا قال في روايته: عن، لا يحتج به عند جميع المحدثين. فجوابه: أن الدارقطني والبيهقي روياه بإسنادهما عن ابن إسحاق قال: حدثني مكحول بهذا ذكره، قال الدارقطني في إسناده: هذا إسناد حسن. وقد علم من قاعدة المحدثين أن المدلس إذا روى حديثه من طريقين قال في أحدهما عن، وفي الأخرى حدثني أو أخبرني، كان الطريقتان صحيحين، وحكم باتصال الحديث، وقد حصل ذلك هنا^(٥).

٢- ورواه من طريق الهيثم بن حميد عن زيد بن واقد عن مكحول عن نافع بن محمود ابن الربيع قال: أبطأ عبادة بن الصامت عن صلاة الصبح، فأقام أبو نعيم المؤذن الصلاة - وكان أبو

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣١٨ حديث ٥) وأخرجه أبو داود (٨٢٣) كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب. والترمذي (٣١٢) كتاب الصلاة، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام. وقال:

حديث حسن. من طريق محمد بن سلمة وعبد بن سليمان كلاهما عن ابن إسحاق.

(٢) (٣) المصدر السابق (١/ ٣١٩ حديث ٧).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٣١٩ حديث ٦).

(٤) (٥) المجموع (٣/ ٣٢٤).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣١٩ حديث ٨).

نعيم أول من أذن في بيت المقدس - فصلى بالناس أبو نعيم وأقبل عبادة وأنا معه حتى صففنا خلف أبي نعيم، وأبو نعيم يجهر بالقراءة، فجعل عبادة يقرأ بأمر القرآن، فلما انصرف قلت لعبادة: قد صنعت شيئاً فلا أدري أسنة هي أم سهو كان منك. قال: وما ذاك. قال: سمعتك تقرأ بأمر القرآن وأبو نعيم يجهر. قال: أجل صلى بنا رسول الله ﷺ بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة، فالتبست عليه القراءة فلما انصرف أقبل علينا بوجهه فقال: «هل تقرأون إذا جهرت بالقراءة». فقال بعضنا: إنا لنصنع ذلك. قال: «فلا تفعلوا وأنا أقول ما لي أنزع القرآن، فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت إلا بأمر القرآن». قال الدارقطني: كلهم ثقات^(١).

٣- ورواه من طريق الوليد بن مسلم حدثني غير واحد منهم سعيد بن عبد العزيز عن مكحول عن محمود عن أبي نعيم أنه سمع عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «هل تقرأون في الصلاة معي». قلنا: نعم. قال «فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب».

قال ابن صاعد: قوله (عن أبي نعيم) إنما كان أبو نعيم المؤذن، وليس هو كما قال الوليد: عن أبي نعيم عن عبادة^(٢).

٤- ورواه من طريق بقية بن الوليد حدثني الزبيدي عن مكحول عن عبادة بن الصامت قال: سألنا رسول الله ﷺ: «هل تقرأون معي وأنا أصلي». قلنا: إنا نقرأ هذه هذا وندرسه درساً. قال: «فلا تقرأوا إلا بأمر القرآن سرّاً في أنفسكم». قال الدارقطني: هذا مرسل^(٣).

(١) سنن الدارقطني (١/٣١٩ حديث ٩) وأخرجه أبو داود (٨٢٤) كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب.

(٢) سنن الدارقطني (١/٣١٩ حديث ١٠) وأخرجه أبو داود (٨٢٥) كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب. ولكن جاء فيه من رواية مكحول عن عبادة.

(٣) سنن الدارقطني (١/٣١٩، ٣٢٠ حديث ١١) ويشير بالإرسال إلى الانقطاع بين مكحول وعبادة، قال الترمذي (٢٦٩٤): مكحول سمع من واثلة وأنس وأبي هند الداري، ويقال: إنه لم يسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا هؤلاء الثلاثة. تحفة التحصيل (ص ٣١٤) ومراسيل ابن أبي حاتم (ص ٢١١).

٥- ورواه من طريق محمد بن المبارك الصوري عن صدقة بن خالد عن زيد بن واقد عن حرام بن حكيم ومكحول عن نافع بن محمود بن ربيعة - كذا قال - أنه سمع عبادة ابن الصامت يقرأ بأم القرآن وأبو نعيم يجهر بالقراءة، فقلت: رأيتك صنعت في صلاتك شيئاً. قال وما ذاك. قال: سمعتك تقرأ بأم القرآن وأبو نعيم يجهر بالقراءة. قال: نعم صلى بنا رسول الله ﷺ بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة، لما انصرف قال: «منكم من أحد يقرأ شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة». قلنا: نعم يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «وأنا أقول ما لي أنزع القرآن، لا يقرأ أحد منكم شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة إلا بأم القرآن».

قال الدارقطني: هذا إسناد حسن ورجاله ثقات كلهم، ورواه يحيى البابلتي عن صدقة عن زيد بن واقد عن عثمان بن أبي سودة عن نافع بن محمود^(١).

ثانياً: طرق أخرى للحديث

١- ثم رواه من طريق يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي عن صدقة عن زيد بن واقد عن عثمان بن أبي سودة عن نافع بن محمود قال: أتيت عبادة بن الصامت فذكر عن النبي ﷺ نحوه وقال فيه: «فلا يقرأ أحد منكم إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٢).

٢- ورواه من طريق إسحاق بن سليمان الرازي عن معاوية بن يحيى^(٣) عن إسحاق ابن

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٠ حديث ١٢) وأخرجه النسائي (٩٢٠) كتاب الافتتاح، باب قراءة أم القرآن خلف الإمام فيما جهر به الإمام.

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٠ حديث ١٣).

(٣) معاوية بن يحيى أبو روح الصدفي، قال عنه ابن معين: هالك ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ليس بقوى. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال البخاري: أحاديثه عن الزهري مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه إسحاق بن سليمان أحاديث منكر كأنها من حفظه. وقال أبو داود: ضعيف. وقال النسائي: ضعيف. وفي موضع آخر: ليس بشيء. تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٢١) وميزان الاعتدال (٤/ ١٣٨). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٥١١) وقال: يكتب ما روى الهقل عنه، ويتجنب ما سواه، خاصة ما روى عنه إسحاق بن سليمان الرازي. وقال في العلل (٦/ ٩٥) والسنن (٤/ ١٨١): ضعيف.

عبد الله بن أبي فروة^(١) عن عبد الله بن عمرو بن الحارث عن محمود بن الربيع الأنصاري قال: قام إلى جنبى عبادة بن الصامت فقرأ مع الإمام وهو يقرأ، فلما انصرف قلت له: أبا الوليد تقرأ وتسمع وهو يجهر بالقراءة. قال: نعم إنا قرأنا مع رسول الله ﷺ فغلط رسول الله ﷺ ثم سبح فقال لنا حين انصرف «هل قرأ معي أحد». قلنا نعم. قال: «قد عجبت قلت من هذا الذي ينازعنى القرآن، إذا قرأ الإمام فلا تقرأوا معه إلا بأمر القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها». قال الدارقطني: معاوية وإسحاق بن أبي فروة ضعيفان^(٢).

ثالثاً: روايات الحديث من طريق الزهرى

١ - روى الدارقطني من طرق عن سفيان بن عيينة عن الزهرى عن محمود بن الربيع أنه سمع عبادة بن الصامت يقول: قال النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». وفي لفظ: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب». قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح^(٣).

٢ - ومن طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن».

قال الدارقطني: وهذا صحيح أيضاً، وكذلك رواه صالح بن كيسان^(٤) ومعمّر^(٥)

(١) إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال عنه البخاري: تركوه. ونهى أحمد عن حديثه. وقال ابن معين: لا يكتب حديثه ليس بشيء. وقال ابن المديني: منكر الحديث. وقال الفلاس وأبو حاتم والنسائي: متروك الحديث. تهذيب الكمال (٤٤٦/٢) وميزان الاعتدال (١٩٣/١). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٩٤) وسؤالات السلمى (٦٤) وقال: متروك.

(٢) سنن الدارقطني (١/٣٢٠ حديث ١٤).

(٣) سنن الدارقطني (١/٣٢١، ٣٢٢ حديث ١٧) وأخرجه البخاري (٧٥٦) كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها. ومسلم (٩٠٠) كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة.

(٤) أخرجه مسلم (٩٠٢) الكتاب والباب السابقان.

(٥) أخرجه مسلم (٩٠٣) الكتاب والباب السابقان.

والأوزاعي وعبد الرحمن بن إسحاق وغيرهم عن الزهري^(١).

٣- ورواه من طريق محمد بن خلاد عن أشهب بن عبد العزيز عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال: «أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها منها عوض». قال الدارقطني: تفرد به محمد بن خلاد عن أشهب عن ابن عيينة، والله أعلم^(٢).

هذه طرق حديث عبادة التي أوردها الدارقطني، وقد احتج الشافعية به على وجوب قراءة الفاتحة لكل مصل، سواء بلفظه المجمل الذي رواه الزهري، أو بلفظه المفسر الذي رواه مكحول، فاللفظ المجمل يشمل بعمومه كل مصل، ولم يثبت تخصيصه بغير المأموم بمخصص صريح فبقى على عمومته^(٣)، وجاءت رواية مكحول المفسرة لتؤكد العموم، وتوجب قراءة الفاتحة على المأموم.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة

١- روى الدارقطني من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير^(٤) عن عطاء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة مكتوبة مع الإمام فليقرأ بفاتحة الكتاب في سكتاته، ومن انتهى إلى أم القرآن فقد أجزأه». قال الدارقطني: محمد بن عبد الله بن عبيد ضعيف^(٥).

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٢ حديث ١٨) وأخرجه مسلم (٩٠١) الكتاب والباب السابقان.

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٢ حديث ٢٠).

(٣) المجموع (٣/ ٣٢٤).

(٤) محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير المكي الليثي، ويقال له: محمد المحرم، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: واه. وقال النسائي: متروك. وفي موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال أبو داود: ليس بثقة. لسان الميزان (٧/ ٢٢٧، ٤٠٤) وميزان الاعتدال (٣/ ٥٩٠، ٦٦٩). وقال الدارقطني: متروك. سؤالات البرقاني (٤٤١) وذكره في الضعفاء والمتروكين (٤٥٠) وقال في العلل (٥/ ٩٩ق): ضعيف.

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٣١٧ حديث ١).

٢- وروى من طريق يحيى بن سعيد القطان عن جعفر بن ميمون عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ أمره أن يخرج ينادي في الناس أن: «لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد»^(١).

الحديث الثالث: حديث عبد الله بن عمرو

١- روى الدارقطني من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير^(٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاة مكتوبة أو تطوعاً فليقرأ فيها بأم الكتاب وسورة معها، فإن انتهى إلى أم الكتاب فقد أجزأ، ومن صلى صلاة مع إمام يجهر فليقرأ بفاتحة الكتاب في بعض سكتاته، فإن لم يفعل فصلاته خداج غير تمام». قال الدارقطني: محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير ضعيف^(٣).

الحديث الرابع: حديث جابر بن عبد الله

١- قال الدارقطني: حدثنا محمد بن مخلد حدثنا أبو حاتم الرازي حدثنا الحميدى حدثنا موسى بن شيبه عن محمد بن كليب هو ابن جابر بن عبد الله عن جابر وهو ابن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن فما صنع فاصنعوا». قال أبو حاتم: هذا تصحيح لمن قال بالقراءة خلف الإمام^(٤).

الحديث الخامس: أثر عمر بن الخطاب

١- روى الدارقطني من طريق عبد الله بن نوفل عن حفص بن غياث عن أبي إسحاق

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٢١ حديث ١٦) وأخرجه أبو داود (٨٢٠) كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب.

(٢) انظر حاشية (١).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٠، ٣٢١ حديث ١٥).

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٢ حديث ١٩).

الشيباني عن جواب التيمي وإبراهيم بن محمد بن المنتشر عن الحارث بن سويد عن يزيد بن شريك: أنه سأل عمر بن الخطاب عن القراءة خلف الإمام، فقال: اقرأ بفاتحة الكتاب. قلت: وإن كنت أنت. قال: وإن كنت أنا. قلت: وإن جهرت. قال: وإن جهرت. قال الدارقطني: رواه كلهم ثقات^(١).

٢- ورواه من طريق أبي كريب عن حفص بن غياث عن الشيباني عن جواب عن يزيد ابن شريك قال: سألت عمر عن القراءة خلف الإمام، فأمرني أن أقرأ. قال قلت: وإن كنت أنت. قال: وإن كنت أنا. قلت: وإن جهرت. قال: وإن جهرت. قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح^(٢).

الحديث السادس: أثر أبي بن كعب

١- روى الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن أبي سنان ضرار بن مرة عن عبد الله بن أبي الهذيل قال: سألت أبي بن كعب: أقرأ خلف الإمام. قال: نعم^(٣).

الحديث السابع: أثر علي بن أبي طالب

١- روى الدارقطني من طريق عبد الصمد بن النعمان عن شعبة عن سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن أبي رافع عن أبيه: أن علياً كان يأمر أو يقول: اقرأ خلف الإمام في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب^(٤).

٢- ورواه من طريق شاذان والحكم بن أسلم عن شعبة عن سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن أبي رافع عن أبيه عن علي: أنه كان يأمر أو يحب أن يقرأ في الظهر والعصر في

(١) المصدر السابق (١/ ٣١٧ حديث ٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣١٧ حديث ٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣١٧، ٣١٨ حديث ٤).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٢٢ حديث ٢١).

الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب خلف الإمام. قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح عن شعبة^(١).

٣- وروى من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن أبي رافع قال: كان على يقول: اقرءوا في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر خلف الإمام بفاتحة الكتاب وسورة. قال الدارقطني: وهذا إسناد صحيح^(٢).

وقال في العلل: والصواب قول من قال عن ابن أبي رافع عن علي موقوفاً^(٣).

أدلة المانعين من القراءة خلف الإمام:

الحديث الأول: حديث جابر بن عبد الله

١- روى الدارقطني من طريق إسحاق الأزرق عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة». قال الدارقطني: لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عماره وهما ضعيفان^(٤).

- ورواه من طريق أسد بن عمرو عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله ابن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله قال: صلى بنا رسول الله ﷺ وخلفه رجل يقرأ، فنهاه رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فلما انصرف تنازعا، فقال: أتنهاني عن القراءة خلف رسول الله ﷺ فتنازعا حتى بلغ رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «من صلى خلف إمام فإن قراءته له قراءة». قال الدارقطني: ورواه الليث عن أبي يوسف عن أبي حنيفة^(٥).

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٢) حديث (٢٢، ٢٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٢٢) حديث (٢٤).

(٣) العلل (٤/ ٢٠) وفي الحديث اختلاف أكثر من ذلك.

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٢٣) حديث (١).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٤، ٣٢٥) حديث (٢) وأخرجه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص ٢٢٦).

- ثم رواه من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يعقوب عن النعمان عن موسى ابن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله: أن رجلاً قرأ خلف رسول الله ﷺ بسبح اسم ربك الأعلى، فلما انصرف النبي ﷺ قال: «من قرأ منكم بسبح اسم ربك الأعلى». قال: فسكت القوم، فسألهم ثلاث مرات كل ذلك يسكتون، ثم قال رجل: أنا. قال: «قد علمت أن بعضكم خالجنها»^(١).

- قال عبد الله بن شداد عن أبي الوليد^(٢) عن جابر بن عبد الله: أن رجلاً قرأ خلف النبي ﷺ في الظهر والعصر، فأوماً إليه رجل فنهأه، فلما انصرف قال: أتنهاني أن أقرأ خلف النبي ﷺ فتذكرا ذلك حتى سمع النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة». قال الدارقطني: أبو الوليد هذا مجهول، ولم يذكر في هذا الإسناد جابراً غير أبي حنيفة^(٣).

- ورواه من طريق يونس بن بكير عن أبي حنيفة والحسن بن عمار^(٤) عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي ﷺ بهذا.

قال الدارقطني: الحسن بن عمار متروك الحديث، وروى هذا الحديث سفيان الثوري^(٥)، وشعبة^(٦)، وإسرائيل بن يونس^(٧)، وشريك، وأبو خالد الدالاني، وأبو الأحوص، وسفيان بن عيينة، وجريير بن عبد الحميد، وغيرهم: عن موسى بن أبي عائشة عن

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٥ حديث ٣) وأخرجه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص ٢٢٧).

(٢) أبو الوليد، قال الدارقطني في العلل (٤/ ١٢٨ ق): مجهول. وقال ابن عبد البر في التمهيد (١١/ ٤٨): أبو الوليد هذا مجهول لا يعرف وحديثه هذا لا يصح.

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٥ حديث ٤).

(٤) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٤١٦).

(٥) مصنف عبد الرزاق (٢/ ١٣٦) شرح معاني الآثار (١/ ٢١٧) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ١٤٨).

(٦) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ١٤٨).

(٧) شرح معاني الآثار (١/ ٢١٧) ولكن عن رجل من أهل البصرة.

عبد الله بن شداد مرسلًا عن النبي ﷺ وهو الصواب^(١).

فأعل الدارقطني هذا الحديث بعلتين:

الأولى: ضعف الإمام أبي حنيفة والحسن بن عمار وجهالة أبي الوليد.

الثانية: أن الصواب في الحديث الإرسال وليس الوصل، لأن جماعة من الثقات روه عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسلًا، والمرسل ضعيف لا يحتج به^(٢).

٢- وروى من طريق يحيى بن سلام^(٣) عن مالك بن أنس عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج إلا أن يكون وراء إمام». يحيى بن سلام ضعيف والصواب موقوف^(٤).

- ثم قال: حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا يونس حدثنا ابن وهب أن مالكًا أخبره عن وهب بن كيسان عن جابر نحوه موقوفًا^(٥).

٣- وروى من طريق الحسن بن صالح عن ليث بن أبي سليم^(٦) وجابر الجعفي^(٧) عن

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٥ حديث ٥) وأخرجه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص ٢٢٦).

(٢) وانظر العلل (٤/ ١٢٨، ١٢٩).

(٣) يحيى بن سلام البصري، قال عنه أبو زرعة: لا بأس به ربما وهم. وقال أبو حاتم: صدوق. قال ابن حبان: ربما أخطأ. وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه. ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٠) ولسان الميزان (٨/ ٤٤٧). وقال الدارقطني في العلل (٥/ ١١٧) والسنن (٢/ ١٨٦): ليس بالقوى.

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٧ حديث ٩) وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢١٨).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٧ حديث ١٠) وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢١٨).

(٦) ليث بن أبي سليم القرشي، قال عنه أحمد: مضطرب الحديث ولكن حدث الناس عنه. وقال ابن معين: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: لين الحديث. وقال النسائي: ضعيف. تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٧٩) وميزان الاعتدال (٣/ ٤٢٠). وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٤٢١): صاحب سنة يخرج حديثه، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب. وقال في العلل (٤/ ٢١) والسنن (٢/ ١٩١): ليس بقوى.

(٧) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٥١٤).

أبى الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: «من كان له إمام فقراءته له قراءة». قال الدارقطني: جابر وليث ضعيفان^(١).

٤- وروى من طريق سهل بن العباس الترمذي^(٢) عن إسماعيل ابن علي عن أيوب عن أبى الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى خلف الإمام فقراءة الإمام له قراءة». قال الدارقطني هذا حديث منكر، وسهل بن العباس متروك^(٣).

الحديث الثاني: حديث عبد الله بن عمر

١- روى الدارقطني من طريق محمد بن الفضل بن عطية^(٤) عن أبيه عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «من كان له إمام فقراءته له قراءة». قال الدارقطني: محمد بن الفضل متروك^(٥).

- وروى من طريق خارجة بن مصعب^(٦) عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى خلف إمام فإن قراءة الإمام له قراءة»^(٧). وقد سبق بيان أن الصواب فيه الوقف^(٨).

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٣١ حديث ٢٠: ٢٢) وأخرجه ابن ماجه (٨٥٠) كتاب إقامة الصلاة، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا.

(٢) سهل بن العباس الترمذي، قال عنه الدارقطني في العلل (٤/ ق ٨٠): كان ضعيفاً. وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٩): تركه الدارقطني وقال: ليس بثقة.

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٤٠٢ حديث ١).

(٤) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٥١١).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٥، ٣٢٦ حديث ٦).

(٦) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣٢٥).

(٧) سنن الدارقطني (١/ ٤٠٢ حديث ٢).

(٨) راجع (ص ٣٢٥) من هذا البحث.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة

١- روى الدارقطني من طريق عبد الله بن عامر^(١) عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة عن هذه الآية ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] قال: نزلت في رفع الأصوات وهم خلف رسول الله ﷺ في الصلاة. قال الدارقطني: عبد الله بن عامر ضعيف^(٢).

٢- روى الدارقطني من طريق أبي خالد الأحمر^(٣) عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا». قال الدارقطني: تابعه محمد بن سعد الأشهلي عن محمد بن عجلان^(٤).

- ثم أسنده من طريق النسائي عن محمد بن عبد الله المخرمي عن محمد بن سعد الأشهلي الأنصاري^(٥) عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إنما الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا». قال أبو عبد الرحمن: كان

(١) عبد الله بن عامر الأسلمي، ضعفه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، وقال ابن معين: ليس بشيء ضعيف. وقال البخاري: يتكلمون في حفظه. وسئل عنه ابن معين فقال: ذاك عندنا ضعيف ضعيف. تهذيب الكمال (١٥٠/١٥) ميزان الاعتدال (٤٤٨/٢) وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكون وقال: مدني ضعيف.

(٢) سنن الدارقطني (٣٢٦/١) حديث (٧).

(٣) سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر، قال ابن معين: صدوق ليس بحجة. وفي رواية: ثقة. وفي أخرى: ليس به بأس. وقال ابن المديني: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق. أخرج له البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة. تهذيب الكمال (٣٩٤/١١).

(٤) سنن الدارقطني (٣٢٧/١) حديث (١٠) وأخرجه أبو داود (٦٠٤) كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود. والنسائي (٩٢١) كتاب الافتتاح، باب تأويل قوله عز وجل ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾. وابن ماجه (٨٤٦) كتاب إقامة الصلاة، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا.

(٥) محمد بن سعد الأنصاري الأشهلي، قال عنه ابن معين: ثقة. وقال النسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: ليس بمشهور. وذكره ابن حبان في الثقات. تهذيب الكمال (٢٥٠/٢٦٣) والثقات (٤١/٩).

المخرمى يقول هو ثقة، يعنى محمد بن سعد^(١).

- ثم رواه من طريق إسماعيل بن أبان الغنوى^(٢) عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم ومصعب بن شرحبيل عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه. قال الدارقطني: إسماعيل بن أبان الغنوى ضعيف^(٣).

- ثم رواه من طريق أبي سعد الصاغانى محمد بن ميسر^(٤) عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بهذا. قال الدارقطني: أبو سعد الصاغانى ضعيف^(٥). قال البيهقي: وهذا باطل أخطأ فيه أبو سعد الصاغانى هذا على ابن عجلان، فغير إسناده وزاد في متنه، وخالف ما روى الثقات عن ابن عجلان^(٦).

استدل المانعون من القراءة خلف الإمام بقوله: وإذا قرأ فأنصتوا. وأجاب الشافعية بأن هذا اللفظ ليس محفوظاً في الحديث، لأن الأخبار متواترة عن أبي هريرة بالأسانيد الصحيحة الثابتة المتصلة بهذه القصة ليس في شيء منها هذا اللفظ^(٧).

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٨ حديث ١١) وأخرجه النسائي (٩٢٢) الكتاب والباب السابقان.
(٢) إسماعيل بن أبان الغنوى، قال عنه ابن معين: كذاب. وقال البخاري: متروك تركه أحمد والناس. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ترك حديثه. وقال النسائي: ليس بثقة. تهذيب الكمال (١١/ ٣) وميزان الاعتدال (٢١١/ ١) وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكون (٧٥).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٣٢٩ حديث ١٢).
(٤) محمد بن ميسر أبو سعد الصاغانى، قال عنه أحمد: صدوق ولكن كان مرجئاً. وقال ابن معين: كان جهماً شيطاناً وليس بشيء. وقال البخاري: فيه اضطراب. وقال النسائي: متروك الحديث. تهذيب الكمال (٥٣٥/ ٢٦) وميزان الاعتدال (٥٢/ ٤).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٠ حديث ١٣).
(٦) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ١٣٣).

(٧) أخرج البخارى (٧٢٢) ومسلم (٩٥٨) من طريق همام بن منبه. والبخارى (٧٣٤) ومسلم (٩٥٧) من طريق الأعرج. ومسلم (٩٥٩: ٩٦٢) من طريق أبي صالح وأبى علقمة وأبى يونس. جميعهم عن أبى هريرة بهذا الحديث، ولم يذكروا فيه: وإذا قرأ فأنصتوا. وأخرج البخارى (٦٨٩) ومسلم (٩٥١) من

واختلف المحدثون فيمن جاء بهذا اللفظ، فبعضهم يقول إنه أبو خالد الأحمر، لأن الليث بن سعد وبكر بن مضر المصريين، وهما من الحفاظ الثقات الأثبات، روى هذا الخبر عن ابن عجلان وليس فيه هذا اللفظ^(١).

قال البخاري: ولا يعرف هذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر، قال أحمد: أراه كان يدلّس^(٢). وقال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول في حديث أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان: «إذا قرأ فأنصتوا». قال: ليس بشيء ولم يثبتته ووهنه^(٣).

وقال ابن خزيمة: وقد روى الليث بن سعد، وهو عالم أهل مصر وفقههم، أحد علماء أهل زمانه غير مدافع، صاحب حفظ وإتقان وكتاب صحيح، هذا الخبر عن ابن عجلان وليس فيه: «وإذا قرأ فأنصتوا». قال محمد بن يحيى الذهلي: خبر الليث أصحّ متناً من رواية أبي خالد عن ابن عجلان^(٤).

وبعضهم يقول إن الوهم فيه من ابن عجلان، لأن أبا خالد توبع في روايته عنه كما رواه الدارقطني من طريق النسائي، فقد ذكر الحديث عند أبي حاتم فقال: ليست هذه الكلمة بالمحفوظ، هي من تخاليط ابن عجلان^(٥).

واستدل المانعون من القراءة خلف الإمام بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤] سواء من فرق بين الجهرية والسرية، ومن منع القراءة مطلقاً.

طريق الزهري عن أنس. والبخاري (٦٨٨) ومسلم (٩٥٣) من طريق عروة عن عائشة. هذا الحديث ولم يذكروا فيه أيضاً هذا اللفظ.

(١) أخرج الحديثين البخاري في خير الكلام (ص ٩٠).

(٢) خير الكلام للبخاري (ص ٩١).

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤٥٥/٣).

(٤) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ١٣٤).

(٥) علل الحديث (١/ ٤٢٥ رقم ٤٦٥).

واختلف أهل التأويل في الحال التي أمر الله بالاستماع لقارئ القرآن إذا قرأ والإنصات له، فقال بعضهم: ذلك حال كون المصلي في الصلاة خلف إمام يأتّم به، وهو يسمع قراءة الإمام. وقال آخرون: بل عنى بهذه الآية الأمر بالإنصات للإمام إذا قرأ القرآن في الخطبة، والراجع أن الآية تشمل الحالين جميعاً^(١).

يقول ابن عبد البر: وهذا عند أهل العلم عند سماع القرآن في الصلاة، فأوجب تبارك وتعالى الاستماع والإنصات على كل مصلي جهر إمامه بالقراءة ليسمع القراءة، ومعلوم أن هذا في صلاة الجهر دون صلاة السر، لأنه مستحيل أن يريد بالإنصات والاستماع من لا يجهر إمامه^(٢).

ويقول الجصاص: وكما دلت الآية على النهي عن القراءة خلف الإمام فيما يجهر به، فهي دالة على النهي فيما يخفى، لأنه أوجب الاستماع والإنصات عند قراءة القرآن، ولم يشترط فيه حال الجهر من الإخفاء، فإذا جهر فعلينا الاستماع والإنصات، وإذا خفى فعلينا الإنصات بحكم اللفظ لعلنا بأنه قارئ للقرآن^(٣).

وأجاب الشافعية عن الآية الكريمة، وعن قوله ﷺ في الحديث: «وإذا قرأ فأنصتوا». على فرض ثبوته بجوابين:

الأول: أن المستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة، وحينئذ لا تعارض بين الإنصات والقراءة.

الثاني: أن القراءة التي يؤمر بالإنصات لها في السورة، وكذا الفاتحة إذا سكت الإمام بعدها، وهذا على أن المراد بالآية حيث قرئ القرآن، وإلا فقد رُوي عن مجاهد وغيره أنها

(١) راجع تفسير الطبري (٩/ ١٦٢، ١٦٥).

(٢) التمهيد (١١/ ٢٨).

(٣) أحكام القرآن للجصاص (٣/ ٣٩).

نزلت في الخطبة، وسميت قرآنًا لاشتغالها عليه، وروى عن أبي هريرة ومعاوية بن قرة أنها قالا: كان الناس يتكلمون في الصلاة فنزلت هذه الآية^(١).

٣- وروى من طريق محمد بن يونس الكديمي^(٢) عن عمرو بن عاصم عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال الإمام ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فأنصتوا»^(٣).

٤- وروى من طريق محمد بن عباد الرازي^(٤) عن أبي يحيى التيمي^(٥) عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له إمام فقراءته له قراءة». قال الدارقطني: أبو يحيى التيمي ومحمد بن عباد ضعيفان^(٦).

(١) المجموع (٣/٣٢٦) والسنن الكبرى للبيهقي (٢/١٥٥).

(٢) محمد بن يونس بن موسى الكديمي، قال أبو عبيد الآجري: رأيت أبا داود يطلق في الكديمي الكذب. وكذا كذبه موسى بن هارون والقاسم المطرز. وقال ابن عدي: اتهم الكديمي بالوضع. وقال ابن حبان: لعله قد وضع أكثر من ألف حديث. وقال ابن عدي: ادعى الرواية عمن لم يره، ترك عامة مشايخنا الرواية عنه. وقال أبو أحمد الحاكم: الكديمي ذاهب الحديث، تركه ابن صاعد وابن عقدة، وسمع منه ابن خزيمة ولم يحدث عنه، وقد حفظ فيه سوء القول عن غير واحد من الأئمة. تهذيب الكمال (٢٧/٦٦) ميزان الاعتدال (٤/٧٤) تهذيب التهذيب (٩/٥٣٩). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٤٨٧) وقال الدارقطني في سؤالات السهمي (٧٤) وسؤالات السلمي (٣٠٨): كان الكديمي يتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله. وقال في سؤالات الحاكم (١٧٣): متروك.

(٣) سنن الدارقطني (١/٣٣١ حديث ١٨).

(٤) محمد بن عباد الرازي، لم يذكر الذهبي وابن حجر في ترجمته سوى تضعيف الدارقطني. ميزان الاعتدال (٣/٥٩٠) ولسان الميزان (٧/٢٢٣).

(٥) إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي، قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال البخاري: ضعفه ابن نمير جدًا. وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال النسائي: ضعيف. تهذيب الكمال (٣/٣٨) وميزان الاعتدال (١/٢١٣). وسئل عنه الدارقطني في العلل (٥/ق ٨٠) فقال: متوسط.

(٦) سنن الدارقطني (١/٣٣٣ حديث ٣١).

وقال في موضع آخر: لا يصح هذا عن سهيل، تفرد به محمد بن عباد الرازي عن إسماعيل وهو ضعيف^(١).

٥- وروى من طريق زكريا بن يحيى الوَقَار^(٢) عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال صلى رسول الله ﷺ صلاة فلما قضاها قال: «هل قرأ أحد منكم معي بشيء من القرآن؟». فقال رجل من القوم: أنا يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «إني أقول ما لي أنزع القرآن، إذا أسررت بقراءتي فاقراءوا معي، وإذا جهرت بقراءتي فلا يقرآن معي أحد». قال الدارقطني: تفرد به زكريا الوقار وهو منكر الحديث متروك^(٣).

الحديث الرابع: حديث عمران بن حصين

١- روى من طريق الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين قال: كان النبي ﷺ يصلي بالناس ورجل يقرأ خلفه، فلما فرغ قال: «من ذا الذي يخالجنى سورتي». فنهاهم عن القراءة خلف الإمام^(٤). وقد سبق بيان أن زيادة قوله: «فنهاهم عن القراءة خلف الإمام» وهم من حجاج^(٥).

(١) المصدر السابق (١/٤٠٣ حديث ٤).

(٢) زكريا بن يحيى المصرى أبو يحيى الوقار، قال صالح جزرة: كان من الكذابين الكبار. وقال ابن عدى: يضع الحديث. وقال ابن يونس: كان يحدث بمناكير. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ ويخالف.

ميزان الاعتدال (٢/٧٧) لسان الميزان (٣/٥١٧) الثقات (٨/٢٥٣).

(٣) سنن الدارقطني (١/٣٣٣ حديث ٣٢).

(٤) المصدر السابق (١/٣٢٦، ٣٢٧ حديث ٨).

(٥) راجع (ص ٣٨٨) من هذا البحث.

الحديث الخامس: حديث أبي موسى الأشعري

١- روى الدارقطني من طريق سالم بن نوح^(١) عن عمر بن عامر وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال: صلى بنا أبو موسى فقال أبو موسى: إن رسول الله ﷺ كان يعلمنا إذا صلى بنا قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا». قال الدارقطني: هكذا أملاه علينا أبو حامد مختصراً، سالم بن نوح ليس بالقوى^(٢).

قال الحسين بن علي أبو علي الحافظ: أخطأ سالم بن نوح على عمر بن عامر كما أخطأ على سعيد بن أبي عروبة، لأن حديث سعيد بن أبي عروبة رواه: يحيى بن سعيد، ويزيد بن زريع، وإسماعيل ابن علية^(٣)، وابن أبي عدي^(٤)، وغيرهم^(٥)، فإذا جاء هؤلاء فسالم بن نوح دونهم^(٦).

٢- وروى من طريق جرير عن سليمان التيمي عن قتادة عن أبي غلاب يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال: صلينا مع أبي موسى الأشعري صلاة العتمة. فذكر الحديث بطوله، وقال فيه: فإن نبي الله ﷺ خطبنا، فكان يعلمنا صلاتنا ويبين لنا سنتنا. قال:

(١) سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري، قال عنه أحمد: ما بحديثه بأس. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بالقوى. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال أبو زرعة: صدوق ثقة. وقال ابن عدي: عنه غرائب وأحاديث مختلفة. تهذيب الكمال (١٠/ ١٧٢) ميزان الاعتدال (٢/ ١١٣). وقال الدارقطني في العلل (٧/ ٢٥٤): ليس بالقوى.

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٠ حديث ١٦).

(٣) النسائي (٨٣٠) كتاب الإمامة، باب مبادرة الإمام.

(٤) ابن ماجه (٩٠١) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في التشهد.

(٥) النسائي (١٠٦٤) كتاب التطبيق، باب قوله ربنا ولك الحمد. من طريق خالد بن الحارث عن سعيد.

(٦) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ١٣١).

«أقيموا الصفوف، ثم ليؤمكم أحدكم، فإذا كبر الإمام فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا»^(١).

الحديث السادس: حديث ابن عباس

١ - وروى من طريق إسحاق بن موسى الأنصاري عن عاصم بن عبد العزيز^(٢) عن أبي سهيل نافع بن مالك عن عون عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «يكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر». قال الدارقطني: عاصم ليس بالقوى، ورفعوه وهم^(٣). وقال في موضع آخر: قال أبو موسى الأنصاري: قلت لأحمد بن حنبل في حديث ابن عباس هذا في القراءة فقال: هذا منكر^(٤).

ومما يدل على بطلان هذا الحديث، ما رواه ابن أبي شيبه عن وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن العيزار بن حريث عن ابن عباس قال: اقرأ خلف الإمام بفاتحة الكتاب^(٥). قال البيهقي: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه^(٦). وروى أيضًا عن عطاء عن ابن عباس قال: لا تدع أن تقرأ خلف الإمام بفاتحة الكتاب جهر أو لم يجهر^(٧).

الحديث السابع: حديث أبي الدرداء

١ - روى الدارقطني من طريق زيد بن الحباب عن معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٠ حديث ١٧) وأخرجه مسلم (٩٣٢) الكتاب والباب السابقان. وقد سبق الكلام على هذه الرواية في زيادة الثقة (ص ٤٠٢).

(٢) عاصم بن عبد العزيز الأشجعي، روى عنه علي بن المديني ووثقه معن القزاز. وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس بالقوى. وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيرًا، فبطل الاحتجاج به إذا انفرد. تهذيب

الكامل (١٣/ ٤٩٩) وميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٣) والمجروحين (٢/ ١٢٩).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٣٣١ حديث ١٩).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٣٣ حديث ٣٣).

(٥) مصنف ابن أبي شيبه (١/ ٣٢٩).

(٦) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ١٩٨).

(٧) مصنف ابن أبي شيبه (١/ ٣٢٨) ومصنف عبد الرزاق (٢/ ١٣٠).

عن كثير بن مرة عن أبي الدرداء قال: سئل رسول الله ﷺ أفي كل صلاة قراءة؟ قال: «نعم». فقال رجل من الأنصار: وجبت هذه. فقال رسول الله ﷺ لي وكنت أقرب القوم إليه: «ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم».

قال الدارقطني: كذا قال، وهو وهم من زيد بن الحباب، والصواب فقال أبو الدرداء: ما أرى الإمام إلا قد كفاهم^(١).

الحديث الثامن: حديث علي بن أبي طالب

١ - روى الدارقطني من طريق علي بن عاصم عن محمد بن سالم عن الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: «لا قراءة خلف الإمام». قال الدارقطني: هذا مرسل^(٢).
- ثم روى من طرق عن غسان بن الربيع^(٣) عن قيس بن الربيع^(٤) عن محمد بن سالم^(٥)

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٢ حديث ٢٩) وأخرجه النسائي (٩٢٣) كتاب الافتتاح، باب اكتفاء المأموم بقراءة الإمام. قال أبو عبد الرحمن: هذا عن رسول الله ﷺ خطأ، إنها هو قول أبي الدرداء. وقد سبق بيان أن هذا القول مدرج في الحديث المرفوع من كلام أبي الدرداء (ص ٤٢٤) من هذا البحث.

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٠ حديث ١٤).

(٣) غسان بن الربيع الأزدي الموصل، قال عنه ابن حبان: كان نبيلاً فاضلاً ورعاً. الثقات (٩/ ٢). وقال الخلال عن الدارقطني: صالح. تاريخ دمشق (١٢/ ٣٣٠). وقال الذهبي: كان صالحاً ورعاً ليس بحجة في الحديث. ميزان الاعتدال (٣/ ٣٣٤) ولسان الميزان (٦/ ٣٠٤).

(٤) قيس بن الربيع الأسدي الكوفي، كان شعبة يثنى عليه. وقال أبو حاتم: محله الصدق وليس بقوى. وقال ابن معين: ضعيف لا يكتب حديثه. وفي رواية: ليس بشيء. وقال أحمد: روى أحاديث منكورة. وفي رواية: كان يتشيع، وكان كثير الخطأ. وقال الفلاس: كان يحبي وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وقال ابن المديني: كان وكيع يضعفه. وقال النسائي: متروك. وفي رواية: ليس بثقة. تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٥) وميزان الاعتدال (٣/ ٣٩٣).

(٥) محمد بن سالم الهمداني أبو سهل الكوفي، قال عنه أحمد: كان حفص بن غياث يضعفه. وقال ابن معين: ضعيف. وقال البخاري: كان ابن المبارك ينهى عنه. وقال أبو حاتم: منكر الحديث يشبه المتروك. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٣٨) وميزان الاعتدال (٣/ ٥٥٦). وذكره

عن الشعبي عن الحارث^(١) عن علي قال: قال رجل للنبي ﷺ: أقرأ خلف الإمام أو أنصت. قال: «بل أنصت فإنه يكفيك».

قال الدارقطني: تفرد به غسان وهو ضعيف، وقيس ومحمد بن سالم ضعيفان، والمرسل الذي قبله أصح منه، والله أعلم^(٢).

٢- روى الدارقطني من طريق علي بن صالح عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن الأصبهاني عن المختار بن عبد الله بن أبي ليلى^(٣) عن أبيه^(٤) عن علي قال: من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة. قال الدارقطني: خالفه قيس وابن أبي ليلى عن ابن الأصبهاني ولا يصح إسناده^(٥). وقال البخاري: هذا لا يصح، لأنه لا يعرف المختار، ولا يدري هل سمعه من أبيه، ولا أبوه من علي، ولا يحتج أهل الحديث بمثله، وحديث الزهري عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أدل وأصح^(٦).

- ثم رواه الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عن قيس بن الربيع^(٧) عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب قال: من قرأ خلف

الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٤٦٣) وقال في العلل (٤ / ٢١) متروك الحديث. وفي موضع آخر (٤ / ٧٦): ضعيف الحديث متروك.

(١) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، قال الشعبي: حدثني الحارث وكان كذابا. وقال ابن المديني: كذاب. وقال ابن معين: ضعيف. وفي رواية: ليس به بأس. وقال أبو زرعة: لا يحتج بحديثه. وقال أبو حاتم: ليس بقوى. وقال النسائي: ليس بالقوى. وفي موضع آخر: ليس به بأس. تهذيب الكمال (٥ / ٢٤٤) وميزان الاعتدال (١ / ٤٣٥). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (١٥٣) وقال في العلل (٤ / ٢١): إذا انفرد لم يثبت حديثه.

(٢) سنن الدارقطني (١ / ٣٣٠) حديث (١٥).

(٣) المختار بن عبد الله بن أبي ليلى، قال أبو حاتم: منكر الحديث. الجرح والتعديل (٨ / ٣١٠).

(٤) عبد الله بن أبي ليلى، قال الذهبي: لا يعرف والخبر منكر. ميزان الاعتدال (٤ / ٧٩).

(٥) سنن الدارقطني (١ / ٣٣١، ٣٣٢) حديث (٢٢، ٢٣).

(٦) خير الكلام للبخاري (ص ٣١).

(٧) سبق ذكر أقوال النقاد فيه في الحديث السابق.

الإمام فقد أخطأ الفطرة^(١).

- ومن طريق يحيى بن المنذر عن قيس عن عمار الدهني عن عبد الله بن أبي ليلى قال: قال علي: من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة^(٢).

- ثم رواه من طريق الحسن بن صالح وغيره عن ابن أبي ليلى^(٣) عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن المختار بن عبد الله أن علياً قال: إنما يقرأ خلف الإمام من ليس على الفطرة^(٤).

- ومن طرق عن شعبة عن ابن أبي ليلى أخبرني رجل أنه سمع أباه يحدث عن علي قال: يكفيك قراءة الإمام^(٥).

فهذا الحديث يروى عن ابن الأصبهاني، وقد اختلف عنه: فرواه بعضهم عنه عن المختار عن أبيه عن علي، وبعضهم يرويه عنه عن المختار عن علي، وبعضهم يرويه عنه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي. ورواه عمار الدهني عن عبد الله بن أبي ليلى عن علي، ورواه ابن أبي ليلى عن رجل عن أبيه عن علي. وهذا الاختلاف يكفي للحكم على إسناده بالاضطراب، كما حكم عليه بذلك أبو علي الحافظ^(٦).

وقال الدارقطني في العلل بعد ذكره لحديث عبيد الله بن أبي رافع عن علي، السالف ذكره في آخر أدلة القائلين بالقراءة خلف الإمام^(٧)، قال: وهذا الحديث عن علي أحسن إسناداً

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٢ حديث ٢٤).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٢ حديث ٢٥).

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال عنه شعبة: ما رأيت أسوأ من حفظه. وقال يحيى القطان: سيئ الحفظ جداً. وقال أحمد: مضطرب الحديث. وقال ابن معين: ليس بذلك. وقال أبو حاتم: كان سيئ الحفظ. وقال النسائي: ليس بالقوى. تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٢٢) وميزان الاعتدال (٣/ ٦١٣). وقال الدارقطني في العلل (٣/ ١٨٦، ٢٧٧): كان سيئ الحفظ. وقال في السنن (١/ ١٢٤): ثقة في حفظه شيء. وفي موضع آخر (٢/ ٢٣٣): ردء الحفظ كثير الوهم.

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٢ حديث ٢٦). (٥) المصدر السابق (١/ ٣٣٢ حديث ٢٧، ٢٨).

(٦) القراءة خلف الإمام للبيهقي (ص ١٩٣). (٧) (ص ٥٥٣، ٥٥٤).

وأصح من الحديث الذى يرويه الكوفيون عن عبد الرحمن بن الأصبهاني، وهو أيضا أصح إسناداً من الحديث الذى يرويه محمد بن سالم عن الشعبي^(١).

هذا آخر ما ذكره الدارقطني من أحاديث وآثار في مسألة القراءة خلف الإمام، وفي المسألة أحاديث كثيرة سوى ما ذكره، اعتنى بجمعها إمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخارى والحافظ أحمد بن الحسين البيهقي في كتابيهما: القراءة خلف الإمام.

وقد ظهر بوضوح شديد من خلال القدر الذى ساقه الدارقطني من أدلة المسألة، ترجيحه لأدلة المذهب الشافعي، فنجدته يحسن إسناد حديث عبادة من طريق مكحول، ويصحح إسناده من طريق الزهري، ويصحح أسانيد الآثار الموقوفة عن عمر وعلى، ولإنصافه نجده يبين ضعف بعض الطرق لحديث عبادة وأبى هريرة.

وعلى الجانب الآخر نجده يضعف جميع أدلة المنع من القراءة خلف الإمام، وقد تنوع سبب الضعف، فبعضها الصواب فيه الإرسال وليس الوصل، وبعضها الصواب فيه الوقف وليس الرفع، وبعضها فى رواته ضعيف أو ضعفاء، وبعضها موضع الشاهد فيه ليس محفوظاً أو مدرج، وبعضها مضطرب الإسناد.

ويتجلى من خلال هذه المسألة وغيرها مدى أهمية سنن الدارقطني للمشتغل بأحاديث الأحكام، فلا غنى للباحث عنها للوقوف على الأدلة المختلفة للمسائل الفقهية، لما تتميز به من جمع طرق الحديث، مع الكلام عليها تصحيحاً وإعلالاً.

وهذه المسألة تعد نموذجاً لما يذكره الدارقطني من أحاديث للعمل بها، وفيه أبلغ الرد على من ادعى أن سنن الدارقطني جمعت غرائب السنن، وأنها لم تصنف للعمل كغيرها من كتب السنن، ولهذه المسألة نظائر كثيرة بالكتاب.

(١) العلل (٤/٢٠، ٢١) مختصرًا بحروفه.

مسألة إدراك الجمعة

اختلف الفقهاء فيما يُدرك به المسبوق صلاة الجمعة، فقال أكثر أهل العلم: من أدرك ركوع الركعة الثانية مع الإمام فقد أدرك الجمعة، فإذا سلم الإمام أضاف إليها ركعة أخرى، وإن لم يدرك الركوع فقد فاتت الجمعة، فإذا سلم الإمام صلى الظهر أربعاً. وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل. وقال عطاء وطاوس ومجاهد ومكحول: من لم يدرك الخطبة صلى أربعاً^(١).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: من أدرك الإمام في التشهد أو في سجدة السهو فقد أدرك الجمعة، فيصلّى بعد سلام الإمام ركعتين وتمت جمعته^(٢).

حديث أبي هريرة في إدراك الجمعة:

استدل الدارقطني لجمهور العلماء بحديث أبي هريرة: «من أدرك من الجمعة ركعة فليضف إليها أخرى». وهو حديث معلول السند والمتن، وصرح الدارقطني نفسه بذلك في العلل وسكت عنه في السنن، وليبيان علة الحديث نبداً أولاً بذكر الطرق الصحيحة، ثم نشئ بذكر الطرق المعلولة التي ذكرها الدارقطني.

الطرق الصحيحة للحديث:

١ - روى البخاري ومسلم من طريق مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن

(١) الموطأ (٢٣٦) المنتقى (١٩١/١) التمهيد (٧٠/٧) المدونة (٢٢٩/١) حاشية العدوى على شرح الخرشي (٨٠/٢). والمجموع (٤٣١/٤) روضة الطالبين (١٢/٢) المنهاج وشروحه: معنى المحتاج (٥٦٧/١) تحفة المحتاج (٤٨٠/٢) نهاية المحتاج (٣٤٥/٢). والمغنى (١٨٣/٣).
(٢) التجريد (٩٦٨/٢) المبسوط (٣٥/٢) بدائع الصنائع (١٧٢/١) الهداية وشروحها: فتح القدير (٤٩٨/١) العناية (٤٩٨/١) نصب الراية (١٩١/٢).

رسول الله ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»^(١).

٢- وروى مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه كان يقول: من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى. قال ابن شهاب: وهي السنة^(٢).

٣- وروى مسلم من طريق ابن المبارك عن معمر والأوزاعي ومالك ويونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»^(٣). ورواه أبو نعيم وأبو يعلى والخطيب البغدادي من هذا الطريق وزادوا في آخره: قال معمر قال الزهري: فترى أن الجمعة من الصلاة^(٤).

فهذا أصل الخبر ورد في عموم الصلاة، وهؤلاء أصحاب الزهري وأثبت الناس فيه، اتفقوا على روايته كذلك، وميز مالك ومعمر كلام الزهري عن الحديث المرفوع، فخلط الضعفاء من الرواة بين الحديث المرفوع وكلام الزهري المستنبط من الحديث.

قال أبو بكر ابن خزيمة: هذا خبر روى على المعنى لم يؤد على لفظ الخبر، ولفظ الخبر: «من أدرك من الصلاة ركعة». فالجمعة من الصلاة أيضاً كما قاله الزهري، فإذا روى الخبر على المعنى لا على اللفظ جاز أن يقال: «من أدرك من الجمعة ركعة». إذ الجمعة من الصلاة، فإذا قال النبي ﷺ: «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة». كانت الصلوات كلها داخلة في هذا الخبر، الجمعة وغيرها من الصلوات^(٥).

(١) البخاري (٥٨٠) كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة. ومسلم (١٤٠١) كتاب المساجد، باب من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك تلك الصلاة. والموطأ (١٥) كتاب وقوت الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة.

(٢) الموطأ (٢٣٦) كتاب الجمعة، باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من الجمعة.

(٣) مسلم (١٤٠٣) الكتاب والباب السابقان.

(٤) المسند المستخرج على صحيح مسلم (٢٠٤/٢) ومسند أبي يعلى (٣٨٩/١٠) وتاريخ بغداد (٣٩/٣) وأخرج هذه الزيادة أيضاً عبد الرزاق عن معمر في المصنف (٢٣٥/٣).

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٧٣/٣).

الطرق المعلولة للحديث:

الطريق الأول: الزهري عن سعيد عن أبي هريرة

١- روى الدارقطني من طريق عبد الرزاق بن عمر الدمشقي^(١) والحجاج بن أرطاة^(٢) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك من الجمعة ركعة فليضف إليها أخرى»^(٣).

٢- ومن طريق سليمان بن أبي داود الحاراني^(٤) عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك الركوع من الركعة الآخرة يوم الجمعة فليضف إليها أخرى، ومن لم يدرك الركوع من الركعة الآخرة فليصل الظهر أربعاً»^(٥).

وهذا الطريق مخالف للطرق الثابتة عن الزهري في السند والمتن، فالصواب ما رواه الثقات عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: «من أدرك من الصلاة ركعة».

٣- ورواه من طريق نوح بن أبي مريم^(٦) عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة

(١) عبد الرزاق بن عمر الدمشقي الكبير، قال ابن معين: ليس بشيء. وفي رواية: كذاب. قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو داود: ضعيف الحديث. تهذيب الكمال (٤٨/١٨) وميزان الاعتدال (٦٠٨/٢). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٣٥٤) وقال: ضعيف. وقال في سؤالات البرقاني (٣٣٣): ضعيف. وقال مرة أخرى: ضعيف يعتبر به.

(٢) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٣٨٨).

(٣) سنن الدارقطني (١٠/٢) حديث ١، ٢.

(٤) سليمان بن أبي داود الحاراني يلقب بالبومة، قال عنه أحمد: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: لين الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جدا. وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير. وقال ابن حبان: لا يحتج به. ميزان الاعتدال (٢٠٦/٢) ولسان الميزان (٤/١٥٠). وقال الدارقطني في السنن (١٨١/١، ١٨٧/٢) وفي سؤالات البرقاني (١٩١): ضعيف.

(٥) سنن الدارقطني (١٢/٢) حديث ٩، ١٠.

(٦) نوح بن أبي مريم أبو عصمة المروزي، قال ابن المبارك: كان يضع. قال أحمد: لم يكن في الحديث بذاك. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم ومسلم: متروك الحديث. وقال البخاري: ذاهب

قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك الإمام جالسًا قبل أن يسلم فقد أدرك الصلاة».

ثم قال: لم يروه هكذا غير نوح بن أبي مريم وهو ضعيف الحديث متروك^(١).

وقال في الأفراد: تفرد به أبو عصمة نوح بن أبي مريم عن الزهري بهذه الألفاظ، وأصحاب الزهري يخالفونه^(٢).

قلت: الحديث بهذا اللفظ دليل لأبي حنيفة، فلعل نوحًا وضعه نصرة للمذهب.

الطريق الثاني: الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة

١- وروى من طريق عمر بن قيس^(٣) عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى»^(٤).

٢- ورواه من طريق بكر بن بكار عن ياسين بن معاذ الزيات^(٥) عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك من الجمعة ركعة صلى إليها أخرى فإن أدركهم جلوسًا صلى الظهر أربعًا»^(٦).

الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون. تهذيب الكمال (٥٦/٣٠) وميزان الاعتدال (٢٧٩/٤) وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٥٣٩) وقال في العلل (٩/٢٢١): متروك.

(١) سنن الدارقطني (١٢/٢) حديث (١١).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٧٨/٥).

(٣) سبق ذكر أقوال النقاد فيه (ص ٥١٥).

(٤) سنن الدارقطني (١١/٢) حديث (٥).

(٥) ياسين بن معاذ الزيات، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو

زرعة: ضعيف. وقال النسائي: متروك. وقال أبو داود: متروك الحديث ضعيف. وقال ابن حبان:

يروى الموضوعات. وقال الخليل: ضعيف جدا. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوى عندهم. ميزان

الاعتدال (٣٥٨/٤) ولسان الميزان (٤١١/٨). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٦٠٦).

(٦) سنن الدارقطني (١٠/٢) حديث (٣).

- ومن طريق وكيع عن ياسين عن الزهري عن سعيد أو عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه. ومن طريق يحيى بن أيوب عن ياسين عن ابن شهاب عن سعيد وحده عن أبي هريرة نحوه. ثم قال الدارقطني: ياسين ضعيف^(١).

وفي هذا الإسناد اختلاف أكثر من هذا ذكره الدارقطني في العلل^(٢)، فروى عنه بالعطف وبالشك وبالإفراد، وهذا الطريق ضعيف أيضًا لضعف روايته، ومخالفته لرواية الثقات عن الزهري في السند والمتن.

الطريق الثالث: الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة

١- وروى من طريق أسامة بن زيد^(٣) وصالح بن أبي الأخضر^(٤) - واللفظ له - عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى، فإن أدركهم جلوسًا صلى أربعًا»^(٥).

(١) المصدر السابق (٢/ ١١ حديث ٧، ٨).

(٢) العلل (٩/ ٢١٩).

(٣) أسامة بن زيد الليثي، وقال أحمد: ليس بشيء. وقال ابن معين: ثقة صالح. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: ليس بالقوي. تهذيب الكمال (٢/ ٣٤٧) ميزان الاعتدال (١/ ١٧٤) وقال الدارقطني في سؤالات الحاكم (٢٨٥): قد كان يحيى القطان حدث عنه ثم تركه.

(٤) صالح بن أبي الأخضر اليمامي، قال ابن معين: ليس بشيء. وفي رواية: ضعيف. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: لين الحديث. وقال البخاري: ضعيف. وفي موضع آخر: ليس بشيء عن الزهري. وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال النسائي: ضعيف. تهذيب الكمال (١٣/ ٨) وميزان الاعتدال (٢/ ٢٨٨). وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٢٣١): لا يعتبر به.

(٥) سنن الدارقطني (٢/ ١١ حديث ٤، ٦) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٧٤) والحاكم في المستدرک (١/ ٤٢٩) وقال: صحاح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ. والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢٠٣).

الطريق الرابع: الزهري عن سالم عن ابن عمر

١- وروى من طريق بقية حدثنا يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فليضف إليها أخرى وقد تمت صلاته».

قال الدارقطني: قال لنا أبو بكر بن أبي داود: لم يروه عن يونس إلا بقية^(١).

وقال في العلل: واختلف عن يونس فرواه ابن المبارك^(٢) وعبد الله بن رجاء وابن وهب^(٣) والليث بن سعد وعثمان بن عمر^(٤) عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة على الصواب، ورواه بقية بن الوليد عن يونس فوهم في إسناده ومثنته فقال: عن الزهري عن سالم عن أبيه: «من أدرك من الجمعة ركعة». والصحيح قول ابن المبارك ومن تابعه^(٥).

وقال أبو حاتم: هذا خطأ المتن والإسناد، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها». وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فليس هذا في الحديث، فوهم في كليهما^(٦). اهـ.

هذا آخر ما ذكره الدارقطني من طرق الحديث عن الزهري، وجميع هذه الطرق ضعيفة لضعف روايتها، ومخالفتها لرواية الثقات عن الزهري في السند والمتن، وذكر الدارقطني هذه

(١) سنن الدارقطني (١٢/٢) حديث (١٢) وأخرجه النسائي (٥٥٧) كتاب المواقيت، باب من أدرك ركعة من الصلاة. وابن ماجه (١١٢٣) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة.

(٢) سبق تخريجه (ص ٢٥٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٠٢) الكتاب والباب السابقان.

(٤) أخرجه أبو عوانة في مسنده (٤١٥/١).

(٥) العلل (٢١٦/٩).

(٦) علل الحديث (٤٣٨/١) رقم (٤٩١).

الطرق في العلل ثم قال: والصحيح قول عبيد الله بن عمر ويحيى الأنصاري ومالك ومن تابعهم على الإسناد والمتن^(١).

وذكر الدارقطني طرقاً أخرى للحديث عن أبي هريرة، ولكنها ضعيفة أيضاً.

طرق أخرى عن أبي هريرة:

١ - فرواه من طريق يحيى بن راشد البراء^(٢) عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من أدرك من الجمعة ركعة فليضف إليها أخرى»^(٣).

٢ - ورواه من طريق عبيد الله بن تمام^(٤) عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أدرك أحدكم من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى»^(٥).

حديث عبد الله بن عمر:

١ - وروى من طريق عبد الله بن نمير وعبد العزيز بن مسلم عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة يوم الجمعة فقد أدركها وليضف إليها أخرى»^(٦).

(١) العلل (٢٢٢/٩).

(٢) يحيى بن راشد أبو سعيد البصري البراء، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: لين الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أرجو أن لا يكون ممن يكذب. وقال النسائي: ضعيف. تهذيب الكمال (٢٩٩/٣١) وتهذيب التهذيب (٢٠٦/١١). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٥٨٤).

(٣) سنن الدارقطني (١٢/٢) حديث (١٣).

(٤) عبيد الله بن تمام أبو عاصم، قال أبو حاتم: ليس بالقوى، ضعيف الحديث، روى أحاديث منكراً. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وأمر أن يضرب على حديثه. وقال ابن عدى: في بعض رواياته مناكير ولا يتابعه الثقات. وقال الساجي: كذاب يحدث بمناكير عن يونس وخالد وابن أبي هند. الجرح والتعديل (٣٠٩/٥) ولسان الميزان (٣١٩/٥) وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٣٢٩) وقال: يروى عن التيمي وداود بن أبي هند ويونس أحاديث مقلوبة.

(٥) سنن الدارقطني (١٣/٢) حديث (١٥).

(٦) المصدر السابق (١٣/٢) حديث (١٤).

قلت: خالفهما هشيم^(١) وجعفر بن عون^(٢) فروياه عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر موقوفًا، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل وصوب وقفه^(٣).

هذا آخر الأدلة التي ذكرها الدارقطني لجمهور العلماء، القائلين بأن إدراك الجمعة يكون بإدراك الركعة الثانية منها، ويلاحظ أنه سكت عن ضعف روايتها وبيان عللها، مع أنه ذكر ذلك في كتبه الأخرى.

وسكوت الدارقطني في الغالب يقترب بأدلة الشافعية، وهو ما أغرى مخالفه للطعن فيه واتهامه بالتعصب، والحق أن مذهب الشافعية في غنى عن ذلك في هذه المسألة، لأن كلا الحديثين الصواب والخطأ يصلحان للاستدلال على المقصود، بيد أن الأول بعمومه والثاني بخصوصه، فلفظ الصلاة يتناول بعمومه الجمعة وغيرها.

ولعل سكوت الدارقطني في السنن عن إعلال أدلة مذهبه من خطته في الكتاب، أي أن الدارقطني ترك الكلام عليها عمدًا، وليس سهوًا أو سترًا لأدلة مذهبه، كما يتصور أو يتخيل البعض، ويؤيد ذلك أنه أظهر ضعفها في موضع آخر من كتبه، ولو كانت هذه النية لديه للزمت في سائر مصنفاته، فالذي أرجحه أن الدارقطني ليس من منهجه في السنن إعلال أدلة مذهبه، وإنما يكتفي بإعلال أدلة المخالفين.

ولا شك أن مجرد جمعه للأدلة يعد فائدة عظيمة للمذهب، فما بالك إذا انضم إلى ذلك إعلاله لأدلة المخالفين، وفي هذا وذاك ما يعظم النفع بالكتاب.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١/٤٦١).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣/٢٠٤).

(٣) التعليق المغني (٢/١٣).

خاتمة البحث

بعد هذه الرحلة الطويلة مع كتاب «السنن» للإمام الدارقطني، والغوص في لجته لالتقاط درره ونفائسه، أخص ما توصلت إليه من نتائج في النقاط الآتية:

١- أن الإمام الدارقطني يحظى بمكانة عظيمة بين علماء الإسلام، لكثرة مصنفاته النافعة، ولجمعه بين علوم متنوعة، إلا أنه برع في علم الحديث براعة فائقة، لاسيما علم العلل الذي ارتبط به ارتباطاً وثيقاً، حتى لا يُذكر هذا العلم إلا ويُذكر معه، فهو فارس هذا الميدان بلا منازع، والمعتاد للتخلص من مضايق هذا الشأن بلا مدافع.

٢- صنّف الدارقطني في سائر فنون الحديث، فجمع السنن والأبواب والغرائب، واستدرك وعلل، وانتقى وخرّج، وجرح وعدّل.

٣- أن كتاب «سنن الدارقطني» من أحسن المصنفات في بابهِ، وموضوعه أحاديث الأحكام تصحيحاً وإعلالاً، فلم يقتصر الدارقطني على جمع المحتج به على عادة المصنفين في السنن، حيث يوردون في كل باب أقوى أو أشهر ما يروونه من أحاديث، وإنما ألفه لجمع الأحاديث التي يحتج بها الفقهاء في كتب الخلاف، سواء لتقويتها أو بيان عللها، ولهذا اشتمل الكتاب على جملة صالحة من الأحاديث الصحيحة والحسنة، وجملة وافرة من الأحاديث الضعيفة والواهية.

٤- اعتنى العلماء بسنن الدارقطني، ولا زال الكتاب في حاجة إلى مزيد عناية من جهة تحقيق النص وضبطه وتخريج أحاديثه، ومن جهة دراسته وإبراز منهجه واستخراج قواعده، ومن جهة شرحه وتقريب مقاصده، ولعل هذا البحث أن يوفي ولو بجزء يسير مما يحتاجه الكتاب من دراسات وأبحاث.

٥- أن الدارقطني لم ييؤب كتاب «السنن» وأن الأبواب المثبتة في النسخ المطبوعة، إما من صنيع النساخ، وإما من القائمين على الطباعة، لذا جاء كثير منها غير مطابق

لمضمون الباب، ولهذا فإن الكتاب يفتقر إلى تبويب دقيق يبين غرض الدارقطني من سياق أحاديث الباب، ليسهل تناوله والاستفادة منه.

٦- لقد كشفت هذه الدراسة عن مهارة الدارقطني الفائقة في إيراد الأسانيد والمتون وتأثره في ذلك بطريقة الإمام مسلم في صحيحه، من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو حرف، وجمع أحاديث المسألة في مكان واحد بطرقها جمعاً عظيماً لا نظير له.

٧- وكشفت أيضاً عن منهجه في الحكم على الحديث سواء بالصحة أو الحسن أو الضعف، وألفاظه المستعملة في ذلك، وعن رأيه في الحديث المرسل، وعن طرقه في معرفة الانقطاع، وعن معرفته التامة بأحوال الرجال، وأنه من المكثرين في الكلام على الرواة، ومن المتوسطين في الحكم عليهم، وأبرزت منهجه في التوثيق والتعديل، والجرح والتلين، وأن له منهجاً مغايراً لجمهور المحدثين في تجهيل الرواة.

٨- وكشفت أيضاً عن منهجه في إعلال الحديث، الذي يعتمد بالأساس على جمع الطرق، ومعرفة الاختلافات بين الرواة سواء في السند أو المتن، وقد ظهر بالتبع والاستقراء أن منهجه في تعارض الرفع والوقف، وتعارض الوصل والإرسال، وزيادة الثقات، وغيرها مما يقع الاختلاف فيه بين الرواة، يعتمد على الجمع بين الروايات، أو الترجيح لرواية الأحفظ أو الأكثر، وبحسب ما تقتضيه القرائن في كل حديث.

٩- كما أظهرت هذه الدراسة أن موقف الدارقطني من الإمام أبي حنيفة كان ناتجاً عن قناعة علمية، وليس عن تعصب وهوى كما ادعى بعض الحنفية، وإن كنا لا نوافق على تضعيفه للإمام أبي حنيفة وصاحبيه.

١٠- ومن خلال دراسة المسائل الفقهية ظهر واضحاً أثر سنن الدارقطني في مسائل الخلاف، والمكانة العالية التي تتبوأها بين كتب أحاديث الأحكام، لما تتميز به من جمع طرق الأحاديث التي يدور عليها الخلاف، ومعرفة مواضع الاختلاف بين الرواة، وبيان العلل المتنوعة للمتون والأسانيد.

١١- ومن خلالها أيضاً تبين أن الخلاف في أغلب المسائل كان بين الحنفية والشافعية، وبعبارة أخرى فإن الحنفية هم الطرف المشترك في المخالفين للشافعية، فكان من الطبيعي أن يركز الدارقطني على الخلاف بين المذهبين، لاتساع رقعة الخلاف بينهما، وأن يعتنى بتقوية أدلة مذهبه، وبيان علل أدلة مخالفه.

١٢- ومن خلال تتبعي لجميع أبواب الكتاب، وليس من خلال هذه المسائل فقط، وجدت أن تضعيف الدارقطني للأحاديث مرتبط في الغالب بأدلة الحنفية، وأن تصحيحه للأحاديث أو سكوته عنها مرتبط في الغالب بأدلة الشافعية.

١٣- أن الدارقطني كان محققاً في أغلب أحكامه على الأحاديث، سواء التي أعلها من أدلة الحنفية، أو التي صححها من أدلة الشافعية، متقيداً في جميع أحواله بالمنهج الحديثي، دون تعصب لمذهبه أو تحامل على مخالفه، إلا في مواضع يسيرة يمكن أن تؤخذ عليه، وتحسيناً للظن بأئمتنا لا نتهمه فيها بالتعصب، بل نقول إن اجتهاده أداه إلى ذلك الحكم ومن اجتهد فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد.

١٤- ولعل من أهم نتائج هذا البحث أنه أرشد إلى أهمية البحث في مجال مناهج المحدثين في مصنفاتهم، وأن كتب الحديث في حاجة لدراسات تُعرّف بمناهجها وخطتها، وتبرز سماتها وخصائصها، وتبين أثرها في اختلاف الفقهاء.